ملخّص المقالات

اسس الفكر السياسى فى ايات القران المكيّة

لم يتعرض اغلب الباحثين فى الفكر السياسى للاسلام لسنوات ما قبل هجرة النبى الى المدينة الا بصورة نادرة

و تأتى محاولة الدكتور التيجانى و بطريقة مبتكرة لدراسة الايات المكية فيتوصل الى جذور و شواهد كثيرة بالنسبة للحكومة الاسلامية (الالهية) ان هناك محورين اساسيين فى مباحثه و ذلک طبقاً للايات المكية:

الاول: الناس كلهم خلق الله، و هم سواسية امام الواجب الالهى و لكل الحق فى الاستفادة من الارض و الوحى، و ليس من الصحيح تجيير الارض او الوحى

الثانى: الناس جميعاً مأمورون بالثبات فى وجه الحكومات غير الالهية. و هذه المسؤولية بُلّغ بها الانسان من خلال حملة الامر(الانبياء)

و يستنتج من اثبات الحاكمية الالهية ان الناس خلفاء للرسول بعد عصر الرسالة و هم الذين يديمون حالة الخلافة و بالاستلهام من القران الكريم.

اركان العلم المدنی فی نظریة الفارابی السیاسیة

إن ظاهرة المدنية او السياسة هی أشـمل ظـواهـر الكـيان و الحـياة الفـردية أو الجماعية و الاجتماعية للبشر فی النظرية السياسية للحكيم ابی نـصر الفـارابـی. و المهمة الاساسية لعلم السياسة بـالمعنی الاعـم او العـلم المـدنی مـعرفة الاجـزاء المكّونة لظاهرة المدنيه، و القوانين العامة الحاكمة على تلك الاجزاء، و العلاقات و الافعال وردودها.

إن الظواهر المـدنية تكـتنف الانسـانی المـدنی، الجـماعة المـدنية، المـجاميع الاجتماعية ـ السياسية، الاجتماعية المدنية (سواء المنتسبة للـمدنية أم الوطـن) و المدينة (الدولة). و الانسان المدنی النواة و العنصر الاساس لبقية الظواهر المدنية و اما الجماعات المدنية او الاجتماعية الناقصة فهی اجزاء اجتماعية للمدنية و المدينة

و اغلب الدراسات و البحوث فی مجال العـلم المـدنی خـصوصية مـن حـيث الدائرة انما تتمركز حول الاجتماع المدنی او المدنية.

و من جانب اخر فان الاجتماع المدنی او المـدينة عـلى المـدى المـحدود أو المدنی و الوسط أو الامة و الكبير او العالمی يتمتع بموضوعية، و له القابلية ليكون مادة للبحث العلمی

و اما الاجتماع المدنی و المدينة فی حده المدنی ـ الوطنی وحده الوسط ـ الامة فلها هوية و تشخص و ذلک بسبب الاساس الوجودی و هو القومية او المذهب. لذا يمكن اخذها بنظر الاعتبار شأنها شان الاركان الاصلية لعلم السياسة او العلم المدنی. بينما تتأثر الظاهرة السياسية و السياسة فی المجال العالمی غالباً بدراسة العلاقات القائمة بين الشعب ـ الامة ـ و الدول. و من جهة اخرى فان علم السياسة بمعناه الاعم يتضمن معرفة المدنية الاجتماعية المدنية، و مدينة السياسة بمعنى التنظيم و الادارة

و ربما يتصور أن القسم الاخير أی «السياسة، موضوع علم السياسة فقط. و على هذا الاساس فان الموضوعات الاصلية فی العلم المدنی او علم السياسة بالمعنى الاعم فی نظرية الفارابی السياسية انما هی: الاجـتماع المـدنی، المـدينة، الامـة و

السياسة المدنية و التى يمكن أن يعبّر عنها بأركان علم السياسة أو العلم المدنى. و إن كان الانسان المدنى للجماعات المدنية من جانب و العالم و السياسة العالمية و النظام السياسى العالمى ايضا من جانب اخر لابد من اخذها بنظر الاعتبار و دراستها نوعاً ما فى ظل اركان ظاهرة العلم المدنى. كما أن النظام المدنى و خصوصاً على المستوى المدنى ـ الوطنى له اجزاء متعددة كالدولة

السلطة، الحاكمية و عناصر اخرى من قبيل الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية (وحتى النظام الاقتصادى)، الثقافة السياسية، السياسة الثقافيه (و حتى النظام الثقافى)، وكل واحدة من هذه القضايا تعد موضوع دراسة علمية سياسية، و جميعها تكوّن النظام العلمى السياسى او النظام الواحد لعلم السياسة

كما انهايمكن ان تنقسم الى العلوم المدنية الاصلية و الضرورية اعم من العامة و المطلقه، المقارنة و النسبية تبويبها و ترتيبها على هذا الغرار

ان علم السياسة بمعنى علم الحقائق السياسية فى نظرية الفارابى العلمية السياسية يعتمد على علم الحقيقة و الماهية و الفلسفة المدنية و حتى العامة و اخرها المنطق. و باعتبار اخر فان مبدأ و منطلق علم السياسة و الفلسفه السياسية و الفلسفة العامة و المنطق تُشابه اسمها المعرفية ـ المنهجية

التأسيس الثقافى فى نهج البلاغة

هناک عدة تعابير و تعاريف فى تعريف الثقافة و من مجموعها يمكن الوصول الى هذا التعريف و هو، ان الثقافة: مجموعة علوم و معتقدات و رؤى و سلوک و افكار شعب و التى تمثل الركيزة لهوية و حياة كل جماعة و الثقافة السياسية ايضاً مجموعة قيم و عقائد و مواقف شعب بالنسبة لنظامه السياسى و مايدرس فى هذا البحث هو المؤشرات و محاور الثقافة الدينية فى الاسلام قبال الفكر الجاهلى قبل الاسلام و دوره الاساسى فى تكوّن الثقافة السياسية الجديدة ايضاً.

إن الاجزاء الداخلية الاصلية لثقافة الاسلام السياسية تبتنى على محور العبودية لله، المناداة بالعدالة، تقديم الافضل، و الحضور الفاعل و المؤثر للناس فى المجالات المختلفة لاتخاذ القرار السياسى الاجتماعى للنظام السياسى الاسلامى

إن هذا البحث يروم لتبيين و تحليل الامور المذكورة و ذلک بالاعتماد على كلام الامام على(ع) فى نهج البلاغة

حقوق الناس السياسية فى فكر المحقق النائينى

يعدّ هذا البحث مدخلاً لبيان معطيات حقوق الناس السياسية فى الفكر السياسى للمحقق النائينى، و أهم مصدر يعتمده كتاب «تنبيه الامه و تنزيه المله» شرح و توضيح اية الله السيد محمود الطالقانى وكتاب «منية الطالب» بقلم الشيخ موسى النجفى الخوانسارى وكتاب «المكاسب و البيع» تقرير الشيخ محمد تقى الاملى

إن فكر النائينى يعتمد على ركيزتين هما مواجهة الاستبداد و العودة الى الهوية الاسلامية. و من تلاقى هذين العنصرين يتبلور فكره السياسى بالنسبة لحقوق الناس السياسية فى اطار «الحكومة الدستورية» ان اهم محاولات النائينى هى التوفيق بين الواجب الالهى و حق الناس فهو فى الوقت الذى يأخذ نظرية ولاية الفقهاء فى الامور الحسبية و اصول اخرى من قبيل الشورى، الامر بالمعروف، مقدمة الواجب، قاعدة الاقل و الاكثر بنظر الاعتبار يبذل قصارى جهده لرسم حقوق الناس السياسية. و هذا البحث محاوله لتوضيح و بيان مبادى و اسس حقوق الناس السياسية فى مؤلفات هذا العلم.

الوفاق الاجتماعى والتنمية فى الجمهورية الاسلامية الايرانية

الوفاق الاجتماعى و التضامن الوطنى من اولويات الحاجات الضرورية للمجتمع المعاصر فى ايران وكمقدمة للتنمية على شتى الاصعدة و فى صورة التحقق يتأتى

الانسجام و التعاون بين اعضاء و طبقات المجتمع فى ظل المصالح الوطنية و يتسنّى للدولة الوطنية من خلال العمل الجاد و القدرة الكافية تحقيق و تسريع عجلة برامج التنمية و لكن بلورة الوحدة و التضامن الوطنى بحاجة الى بعث روح واحدة فى المجتمع بكامله، و الشعور بهوية افراد و اعضاء ذلک المجتمع و الدولة و الذى من الممكن أن يتجلّى فى الدول الوطنية و المتقدمة فى حدود جغرافية و بقعه محدودة على شكل هوية وطنية

و من اجل ايجاد هذا الامر فى الجمهورية الاسلامية لابد من بروز ثقافة سياسية موحّدة و فلسفة سياسية واضحة على مستوى التحبة و الجماهير.

إن تكوين شعب و دولة فى الجمهورية الاسلامية الايرانية له ارتباط وثيق بالاسلام و التشيّع مما انعكس اثرهما على الثقافة السياسية للايرانيين. و لم و لن‌تتمكن الميول الفكرية التقليدية و الاصولية و التجديدية ان تحدد هويتنا الوطنية، لتحقق الوفاق الاجتماعى و التنمية بل على العكس نتج عنها ازمة الهوية و الفرقة و تمزّق المجتمع لتنتهى الى ضعف الدولة و مشكلة فقدان الشرعية و المشاركة. و فى المقابل فان المسلک التحديثى الذى يمتاز بالاصالة الدينية هو الذى يمكنه و فى اطار دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية اقامة الصلح و السلام، و الحوار و التفاهم، و التحمل و المداراة و الوحدة و التعاون باجماع التحبة فى المجتمع جميعا، و يوفر الارضية المناسبة للتنمية الشاملة و المتوازنة

زوال الدولة فى فلسفة الفارابى السياسية

إن الدولة فى فلسفة الفارابى السياسية هى كبقية الظواهر عرضة للزوال و الانحلال، و أن حياتها و فنائها يتبع العلل و الاسباب و الظروف الخاصة إن زوال الدولة من منظار المعلم الثانى له نحوان

النحو الاول: أن تتحول الدولة الفاضلة الى غير فاضلة فتكون مصداقاً للدول

الجاهلة، الفاسقة، الضالة

النحوالثانی: عبارة عن الزوال التام للدولة

و تنقسم عوامل الزوال فی فلسفة الفارابی الی قسمین: ظاهرية، و داخلية و فی هذه العجالة يشار الی اربعة عوامل داخلية فقط:

١ ـ فشل الدولة: كلما فقدت الدولة فلسفة وجودها و لم‌تتمكن من العمل باهدافها و القيام بواجباتها الخاصة ستؤول للانقراض؛

٢ ـ استحالة القيم: عند ما تغيب الاراء و الافعال الفاضلة فی المدينة الفاضلة و يعسر على الدولة الحفاظ عليها فستكون عرضة للانهيار؛

٣ـ ازمة القيادة: حينما تواجه الدولة خلأ قياد يا على المستويات القيادية الخمسة (الرئيس الاول ـ الرئيس المماثل ـ رئيس السنة ـ روساء السنة ـ رؤساء الافاضل) فستواجه الزوال؛

٤ ـ الفساد فی الدين: يبرز احتمال الانحراف و الخلط فی الفهم الدينی بعد حاكمية الرئيس الاول. و عندما يفسد الدين فستنتهی الدولة المبتنية على ذلک.

تاريخ الاقتصاد السياسی لايران

هذا المقال هو الفصل الثانی من كتاب «IRAN(From Royal Dictatorship to theocracy)» ايران من الدكتاتورية الملكية الی سيادة الدين» تأليف محمد امجد MOHAMMED AMJAD والذی اصدرته دار نشر غرين وود سنة ١٩٨٩ فی اميريكا. و المؤلف فی الوقت الذی قدّم اطاراً نظرياً حاول التنقيب فی الجذور التاريخية للثورة الاسلامية من العهد الدستوری و ما اعقبه وكيفية و سبب انتصار الثورة و ما يرتبط بها من وقائع حتی سنة ١٩٨٨ م.

و الهدف من المقال بحث موانع تطور الرأسمالية و شكل نشوء البرجوازية القوية فی ايران. و يعتبر المؤلف فهم هذا الموضوع مرتبطاً بمعرفة التركيبة الاجتماعية فی

مرحلة ما قبل الرأسمالية فی ایران من هنا یتعرض لبیان و نقد النظریات المتعددة المطروحة من قبل الباحثین داخلیاً و خارجیاً، و من ذلک ما یعتقده البعض من أنّ ایران کان یهیمن علیها النظام الاقطاعی و لذا لابد من دراسة اقتصادها السیاسی فی ظل الاقطاع و القوانین العامة المرتبطه بالتطور من الاقطاع الی الرأسمالیة و هذا القسم من الباحثین علی شکلین المارکسی و غیر المارکسی وکل مجموعة تقدّم ادلة لما تعتقد. الا ان الرؤیة المخالفة لهذه النظریة فی نفس الوقت الذی ترفض ما طرح تعتبر طریقة الانتاج الاسیویی تنحصر فی بیان اصول التاریخ و الاقتصاد السیاسی لایران. و یری المؤلف ان ایران لم یکن نظامها اقطاعیاً و ان من السذاجة عد طریقة انتاج ایران فی مرحلة ما قبل الرأسمالیة اسیویة. و خلاصة القول ان المجتمع الایرانی رغم وجود عناصر قویة فی طریقة الانتاج الاسیویی الانه کان فاقداً لمثل هذا النهج.

و بناء علی ذلک فتاریخ الاقتصاد السیاسی لایران یمکن بصورة بسیطة ان ینقسم الی ما قبل الرأسمالیة و الرأسمالیة. ثم بعد ذکر الخصائص الاساسیة للاقتصاد السیاسی لایران یقسّمه بدقة الی ثلاث مراحل:

۱ ـ ما قبل الرأسمالیة (والتی استمرت حتی اواسط القرن التاسع عشر).

۲ ـ الانتقال الی الرأسمالیة من العقد ۱۸۵۰ و حتی ۱۹۶۳ م.

۳ ـ الرأسمالیة

و قد کانت سمة المرحلة الاولی فی ایران الطابع الزراعی للمجتمع ضعف البرجوازیة، سیطرة الدولة علی ارباب الارض و تدخلها فی النشاطات التجاریة، و فقدان الارستقراطیة الموروثه و الملکیة البروقراطیة للارض. ثم یستمر المؤلف و ضمن البحث تفصیلاً عن انواع ملکیة الارض، و الانشطة التجاریة و علاقة التجار و الدولة فی تاریخ ایران المعاصر لیشیر الی العقبات الاساسیة فی نمو الرأسمالیة المقتدرة فی ایران، و منها الرقابة الاقتصادیة للدولة یستعرض و یشکل مسهب فی الخاتمة عاملین هما ارتباط البرجوازیة بالدولة و نفوذ الثروات الاجنبیة معتبراً ایاهما اهم العقبات و اخیراً یعتقد بان السیاسات الاقتصادیة لمحمد رضا پهلوی سبباً

رئيسياً لسقوط الملكية و قيام الثورة الاسلامية.

اتجاه حوار الحضارات
حوار الحضارات محاولة طموحة للوفاق العالمي

لقد ارسى (تيار) موج اوائل الثورة قواعد «جدل الهوية» و «الايدلوجية» مع النظم المهيمنة على العلاقات الدولية

و قد زاد من هذا المسار احتلال السفارة الامريكية من قبل الطلبة السائرين على خط الامام، و قد اشتد بشكل ملحوظ فترة الحرب المفروضة حينما احتدم الصراع بين ايران و الوضع الاقليمى و قد شهدت مرحلة انتهاء الحرب المفروضة تغيراً بارزا فى سياسة ايران الخارجية. لكنه قوبل برد فعل من قبل المتلاعبين فى المنطقة ليبدأ عهد «ازالة عقد التوتر» من خلال نظرة واقعية منذ سنة ١٩٨٨ م و استمر ما بعد حرب الخليج الفارسى، كان بالامكان توفير فرصة اقليمة و عالمية لزيادة القدرة الوطنية لايران

اعقب ذلک و منذ سنة ١٩٩٦ م و ما بعدها ارتقاء فى سياسة ازالة عقد التوتر فكانت «سياسة الثقة المتبادلة»

و هذه الرؤية التى تبلورت فى مقابل «المواجهة الغربية» و «العولمة» أدّت الى تقليل اصطدام الحضارات و قد اعرب الغربيون فى عدة مراحل عن انهم يعيرون للاسلام و المسلمين أهمية خاصة، الا ان هذا المسار لم يقدّم نتائج مؤثرة فى المواجهات العالمية و فى منحى السياسة الخارجية لايران.

و السبب فى ذلک يمكن الفحص عنه فى اتجاه و طموح السياسة الخارجية و حوار الحضارات. ان الامل و ان كان مؤداه تأخير الجدليات و لكنه يوفر الجو المناسب للمقابلة الثقافية و السياسة الخارجية اخر المطاف.